

## ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: 3 سيناريوهات للطلب والعرض على النفط حتى 2040

- تحليل اخباري: مخاوف من اندلاع "سباق إغراق" أوروبي عقب إعلان بريطانيا عن "أقل ضريبة"

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أبرز الأحداث على الساحة العالمية

### دول "أوبك" تتفق على خفض إنتاجها من النفط بـ1.2 مليون برميل

(CNN)

توصل أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الأربعاء، إلى اتفاق لخفض إنتاج المنظمة من النفط بـ1.2 مليون برميل في اليوم مع بداية عام 2017. وبموجب الاتفاق، سيترجع إنتاج دول أوبك من 33.6 مليون برميل في اليوم إلى 32.5 مليون برميل في اليوم بحلول يناير المقبل. وارتفعت أسعار النفط الخام بحوالي 9% لتصل إلى 49.20 للبرميل مع التوصل أخيرا إلى الصفقة التي انتظرتها الأسواق طويلا.

وقال رئيس أوبك للدورة الحالية، وزير الطاقة القطري محمد بن صالح السادة: "لقد حققنا نجاحا عظيما اليوم"، مضيفا أن الاتفاق "يكل تأكيد سوف يعيد التوازن إلى الأسواق ويخفف العبء". وأشار السادة إلى تعليق عضوية إندونيسيا في "أوبك" بسبب عدم قدرتها على الموافقة على تخفيض إنتاجها.

وأوضح السادة أن الاتفاق يعتمد على تعاون الدول الكبرى المنتجة للنفط من خارج أوبك مثل روسيا. وقال إن المنظمة حصلت على وعد من روسيا بخفض إنتاجها بحوالي 300 ألف برميل يوميا، مشيرا إلى أن هناك لخفض الإنتاج من الدول غير الأعضاء بحوالي 600 ألف برميل يوميا.

### فيتش تتوقع تباطؤ النمو في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

رويتزر

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تباطؤ النمو الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.2% في 2017 من 2.6% في 2016. وأوضحت فيتش أن النفط الرخيص والعوامل السياسية والإصلاحات البطيئة تبقي النظرة المستقبلية للمنطقة سلبية.

وتوقعت وصول متوسط أسعار خام برنت إلى 45 دولارا للبرميل في 2017 مقارنة مع 44 دولارا للبرميل في 2016. وأشارت إلى أن الموازنات العامة لمستوردي النفط ستستفيد من تدني أسعار النفط، إلا أن مصر ولبنان وتونس تظل تواجه تحديات كبيرة في الموازنات

### الدين العام السعودي يبلغ 86.5 مليار دولار

صحيفة الشرق الأوسط

كشفت وزارة المالية السعودية ممثلة بمكتب إدارة الدين العام، أن إجمالي ما أصدرته الوزارة من أدوات دين محلية حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2016، بلغ نحو 97 مليار ريال (25.8 مليار دولار)، إضافة إلى ترتيب القرض الدولي في شهر مايو بمبلغ 10 مليارات دولار، أي ما يعادل 37.5 مليار ريال.

وأوضحت وزارة المالية أنه تم إصدار سندات دولية مقومة بالدولار الأميركي في شهر أكتوبر (بقيمة 17.5 مليار دولار، أي ما يعادل 65.6 مليار ريال، وبذلك بلغ إجمالي ما تم إصداره من أدوات دين محلية ودولية في عام 2016 نحو 200.1 مليار ريال (53.3 مليار دولار).

وقالت وزارة المالية السعودية في بيان: "وبذلك يكون إجمالي حجم الدين العام قد بلغ 342.4 مليار ريال (86.5 مليار دولار) حتى تاريخ إصدار هذا البيان"، فيما أكد مكتب إدارة الدين العام بوزارة المالية، أن الوزارة ستستأنف إصدار أدوات الدين المحلية خلال السنة المالية المقبلة (2017).

ويعمل مكتب إدارة الدين العام على تطوير سوق الدين الأولية وتنويع أدوات الدين العام المحلية والدولية من خلال إصدار صكوك محلية ودولية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والمساهمة في تطوير السوق الثانوية عن طريق تسجيل وإدراج أدوات الدين المحلية عبر منصة شركة السوق المالية السعودية (تداول)، ويأتي ذلك ضمن عمل المكتب على تحديث وتطوير استراتيجية وخطة الدين العام للبلاد.

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## شيوبله يحث مجموعة العشرين على توثيق التعاون

(رويترز)

حث وزير المالية الألماني فولفجانج شيوبله مجموعة الدول العشرين على التصدي للالتزامات الاقتصادية بتوثيق التعاون. وقال شيوبله متحدثاً في مناسبة بدء رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين إن النزعتين القومية والحماية ليستا الرد الصحيح على العولمة مؤكداً على أهمية فتح الأسواق والتجارة العالمية. وتابع "لا نستطيع أن نعكس مسار العولمة ولا نريد أن نفعل هذا". وقال "علينا أن نتوقع مواجهة أزمات مالية واقتصادية في المستقبل" مضيفاً أن تطبيعاً في الوقت المناسب للسياسة النقدية يجب أن يسير بالتزامن مع إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاقتصادي.

## الصين على حافة الديون!

وكالات

أظهرت الصين على مدى 3 عقود متتالية طفرة مذهلة في عالم الاستثمار، لكن حجم الطفرة الاستثمارية تقلص مع تراكم الديون بشكل سريع لدى ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونشر موقع "ناشيونال إنترنيست" مؤخراً تقريراً أشار فيه إلى أن الصين، التي تعد قاطرة الاقتصاد العالمي، أنفقت في العام 2014 نحو 4.6 ترليون دولار للاستثمار في الأصول الثابتة، في حين أن ديونها ارتفعت ما بين عامي 2000 و2014 من 2.1 ترليون دولار لتصل إلى 28.2 ترليون دولار. وبذلك تكون الديون قد ارتفعت خلال الفترة المذكورة بمقدار 26.1 ترليون دولار، وللمقارنة فإن هذا الرقم يزيد عن حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة واليابان وألمانيا معاً. وتهدد هذه الديون الازدهار الذي وصلت إليه البلاد بعد معاناة دامت طويلاً. وقالت "ناشيونال إنترنيست" إن الصين إلى أزمة مالية واقتصادية حقيقية ستكون لها انعكاسات على الاقتصاد العالمي برمته، ما لم تلجأ إلى استثمارات أقل وذات جودة عالية. ويتفق خبراء اقتصاديون أن الاقتصاد الصيني في خطر ويواجه صعوبات، لكن آراءهم تختلف حول مدى تأثير هذه الصعوبات على الاقتصاد العالمي، وإذا كان العالم بانتظار أزمة كالتي شهدناها في العام 2008. ولتجنب وصول الصين إلى مرحلة الركود الاقتصادي، يجب أن تهتم الصين بإنتاجية وفعالية استثماراتها، والعمل على زيادة القيمة الاقتصادية للمشاريع الجديدة.

## ديسلبلوم: لندن لن تبقى المركز المالي للاتحاد الأوروبي إذا لم تمتثل للأنظمة

وكالات / موقع أرقام

قال رئيس مجموعة اليورو يورين ديسلبلوم إنه لا يعتقد أن لندن يمكن أن تبقى المركز المالي للاتحاد الأوروبي إذا رفض البريطانيون الامتثال للقوانين والمعايير الأوروبية في المجال المالي. وقال خلال جلسة أمام النواب الأوروبيين "لكي أكون صريحاً تماماً لا يمكننا أن نسمح بأن يكون المركز المالي لأوروبا ومنطقة اليورو خارج أوروبا وأن يواصل مساره الخاص فيما يتعلق بالأنظمة". وأضاف وزير مالية هولندا "علينا أن نكون حازمين بهذا الشأن. لا يوجد بديل هنا". كان لاختيار البريطانيين الإنفصال عن الاتحاد الأوروبي وقع الصاعقة على مركز لندن المالي الذي يخشى خسارة موقعه كمركز عالمي رئيسي إلى جانب نيويورك. ومن بين أوجه القلق خسارة "جواز السفر" الأوروبي الذي يتيح بيع أي منتج مالي في كل دول الاتحاد الأوروبي بعد موافقة المشرعين في بلد واحد من بلدانه عليه، ما يمكن أن يدفع بعض الشركات إلى المغادرة أو نقل جزء من أنشطتها إلى أوروبا حيث تطمح فرانكفورت وباريس وأمستردام أو لوكسمبورغ في استقبالها. وقال ديسلبلوم إن الخيار الأفضل هو أن يوافق البريطانيون على كامل الأنظمة والموجبات الحالية، مشيراً إلى أن لديهم في ما يتعلق ببعض المسائل، "إمكانية عدم تطبيق معايير الوحدة المصرفية".

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال "لا يمكننا أن نمكن بلدا (خارج الكتلة) من الدخول إلى سوق الخدمات المالية الأوروبية إذا سمحنا له بعدم اعتماد معايير احتياجات (المصارف) من الرساميل وحماية المستهلكين الخ."

من جهة ثانية، وفي لوكسمبورغ، قال رئيس الوزراء كزافييه بيتيل إن بريطانيا "لا يمكنها أن تحتفظ بالكعكة وأن تأكلها" في الوقت نفسه.

وأضاف في مقابلة مع فرانس برس "يريدون أن يحصلوا على الكعكة وأن يأكلوها وأن يروا الخباز مبتسما. هناك قيم أوروبية لا يمكن فصلها عن بعضها. لا يمكن الانتقاء."

ويأتي ذلك في حين يحذر القادة الأوروبيون بريطانيا من أنه لا يمكنها الاحتفاظ بالدخول إلى السوق المشتركة مع الحد من هجرة الأوروبيين إليها بعد مغادرة الاتحاد.

وترفض حكومة بريطانيا الكشف عن رؤيتها للعلاقة المقبلة مع الاتحاد الأوروبي عدا عن قولها إنها تريد بدء مفاوضات الخروج قبل نهاية مارس.

### التأثير على مصر:

نعيد التأكيد على أن التقلبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا تشير إلى تصاعد في وتيرة الضغوط على فرص نمو الاقتصاد العالمي وهو ما يستدعي تعزيز الإجراءات المصرية الرامية إلى نمو الاقتصاد. ويستلزم الأمر على وجه الخصوص تنمية حجم الإنتاج الداخلي خاصة فيما يخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل تصاعد وتيرة الركود المتوقع في بريطانيا وتحولات تحركات التدفقات النقدية الاستثمارية عالميا، مع ظهور حرب تجارية متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. فعلى مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدتها في الأسواق الإقليمية العربية والأفريقية على حد سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدى المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

نري أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية تركز على ضبط الإنفاق الحكومي، وترشيد الاستهلاك، والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة، وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بخفض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما يجب الانتباه إلى أن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجيا وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، بإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعد أساس اقتصادي لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## من الصحافة العالمية: 3 سيناريوهات للطلب والعرض على النفط حتى 2040

وكالة رويترز

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن لا يصل الاستهلاك العالمي للنفط إلى ذروته قبل 2040، مبقية على توقعاتها على الأمد الطويل بشأن العرض والطلب دون تغيير رغم دخول اتفاقية باريس للتغير المناخي، التي أبرمت في 2015، حيز التنفيذ.

ويسعى اتفاق باريس لخفض الانبعاثات الضارة إلى تقليل اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري في النصف الثاني من القرن في محاولة للحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة في العالم إلى «أقل بكثير» من درجتين مئويتين (3.6 فهرنهايت) فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية لكن في حين قد ينخفض الطلب على النفط لتشغيل سيارات نقل الركاب على سبيل المثال، فإن قطاعات أخرى قد تعوض هذا التراجع.

وقالت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها السنوي لتوقعات الطاقة العالمية: إن «صعوبة العثور على بدائل للنفط في قطاعات الشحن البري والطيران والبتروكيماويات تعني أنه حتى 2040، فإن النمو في هذه القطاعات الثلاثة وحدها سيكون أكبر من النمو في الطلب العالمي على النفط.» واعتبارا من 2020، فإن الاتحاد الأوروبي سيفرض تشريعات أكثر صرامة للسيطرة على انبعاثات المركبات، وهو ما يتوقع كثيرون أن يقضي سريعا على استخدام الوقود التقليدي مثل البنزين والديزل، وهما مصدران رئيسيان للطلب على النفط.

وتتطلع وكالة الطاقة الدولية في التقرير إلى ثلاثة سيناريوهات للعرض والطلب على النفط. ويفترض السيناريو الرئيسي للوكالة أو ما يعرف باسم «السياسات الجديدة» أن تحاول الدول الموقعة على اتفاق باريس تلبية المتطلبات التي وضعتها الاتفاقية وكذلك التشريعات البيئية القائمة، بينما يفترض «سيناريو 450» أن تلتزم الدول الموقعة بالاتفاقية وأن ينخفض الطلب على النفط بوتيرة حادة، بينما لا يضع سيناريو «السياسات الحالية» اتفاقية باريس في اعتباره.

ويفترض السيناريو الرئيسي لوكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب على النفط إلى 103.5 مليون برميل يوميا بحلول 2040 من 92.5 مليون برميل يوميا في 2015، حيث ستكون الهند المصدر الرئيسي لنمو الطلب وستتفوق الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر دولة منفردة مستهلكة للنفط.

وبوجه عام تقول الوكالة ضمن سيناريو السياسات الجديدة إنها تتوقع نمو الطلب على النفط من الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأبطأ وتيرة في أكثر من 20 عاما لكن هذا سيظل كافيا لتعويض التراجع المستمر في الطلب من دول المنظمة والذي ستخفزه سياسات تستهدف تحسين كفاءة وقود المركبات.

وقالت الوكالة «في سيناريو السياسات الجديدة فإن توازن العرض والطلب يتطلب اقتراب سعر النفط من 80 دولارا للبرميل في 2020 وزيادات تدريجية بعد ذلك»، مبقية على توقعاتها للأسعار بموجب هذه السيناريو دون تغيير عن توقعات الطاقة العالمية في العام الماضي.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في «سيناريو 450» ارتفاع استخدام المركبات الكهربائية واستهلاك الوقود الحيوي وهو ما سيخفض الطلب على النفط. وقالت الوكالة: في «سيناريو 450» سيصل الطلب العالمي على النفط إلى الذروة بحلول 2020 عند أعلى قليلا من 93 مليون برميل يوميا. التراجع اللاحق في الطلب سيتسارع على أساس سنوي بحيث إنه بحلول أواخر العقد المقبل سينخفض الطلب العالمي بواقع مليون برميل يوميا كل يوم.

وتابعت الوكالة: "استخدام النفط في مركبات نقل الركاب في (سيناريو 450) سيهبط من أقل قليلا من 24 مليون برميل يوميا إلى 15 مليون برميل يوميا في 2040 وذلك بانخفاض قرابة عشرة ملايين برميل يوميا عن مستويات 2040 في سيناريو السياسات الجديدة".

ودون وضع تطبيق اتفاقية باريس في الاعتبار والافتراض فقط بأن التدابير التي جرى تبنيها في منتصف 2016 سيتم تطبيقها فإن الوكالة تتوقع في سيناريو «السياسات الحالية» ارتفاع الطلب إلى 117 مليون برميل يوميا بحلول 2040.

وعلى جانب العرض في كل من سيناريو «السياسات الجديدة و450» تتوقع الوكالة أن تُبقي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على استراتيجيتها بالتحكم في الإنتاج بهدف دعم الأسعار.

وتتوقع الوكالة انخفاضا تدريجيا في إنتاج «أوبك» حتى 2040، حيث من المقدر حينها أن يهبط إنتاج المنظمة بنحو عشرة بالمئة مقارنة بمستوياتها الحالية عند 33.8 مليون برميل يوميا لكنها تقول إن هذا الانخفاض سيكون بوتيرة أبطأ بكثير مقارنة مع التراجع في إنتاج الأعضاء من خارج المنظمة والذي تتوقع هبوطه بنحو الثلث تقريبا بذلك الوقت.

وبموجب سيناريو السياسات الجديدة من المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط العالمي إلى نحو 100.5 مليون برميل يوميا بحلول 2040 من 92.5 مليون برميل يوميا في 2015، بينما بموجب «سيناريو 450» فإنه من المتوقع أن يتراجع المعروض إلى نحو 71 مليون برميل يوميا. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ضمن سيناريو السياسات الحالية أن يرتفع الإنتاج العالمي إلى 113.6 مليون برميل يوميا بحلول 2040. وقالت الوكالة: «أوبك» توفر حصة متزايدة تقترب من 50% من الإنتاج العالمي بحلول 2040 -وهو مستوى لم تشهده منذ السبعينيات- بينما سيزيد الإنتاج غير التقليدي بأكثر من المثلين في الفترة بين 2015 و2040.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

**التأثير على مصر:**

على الرغم من كون مصر ليست أحد كبار منتجي النفط، بل هي أحد المستهلكين الرئيسيين له في الشرق الأوسط، إلا أن عمق تأثيرها بالمتغيرات فيه يرتبط بالعلاقات الاقتصادية مع دول الخليج المنافس الأول له. فرغم التحسن النسبي في أسعار النفط على مدار الفترة الأخيرة على خلفية آمال هشة بخفض المعروض النفطي، إلا أن الأسعار لازالت عند مستويات متدنية. لهذا، لازالت مصر مستفيدة من تراجع أسعار النفط من خلال خفض تكلفة استيراد النفط ومشتقاته التي تستخدم أساسا في مدخلات الإنتاج. وبالتالي فإن الحكومة لديها فرصة لخفض العجز في موازنتها، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية. كما إن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يأتي في صالح الحكومة في خضم سعيها لخفض العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

ورغم هذه الاستفادة، إلا أنه من ضمن المخاوف الأخرى ضغط الشركات الأجنبية العاملة في مصر في قطاع الطاقة، بعد أن انخفضت أرباحها في الآونة الأخيرة، مما قد يدفعها إلى الضغط على الحكومة المصرية والمطالبة بمستحققاتها المتأخرة بالإضافة إلى وضع تدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج ووضع العمالة المصرية وتحويلاتها.

إن تراجع أسعار النفط في العامين الماضيين أدى إلى تراجع نسبة إيرادات النفط والغاز في إجمالي إيرادات موازنات دول المنطقة خاصة الخليجية مع استمرار النفط أعلى مورد من إيرادات الموازنة. وهو ما أدى كذلك إلى الحد من سياسات الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون وظهور العجز في الموازنات مجددا بعد أعوام من التوازن أو الفوائض، كما أنه على دول مجلس التعاون الخليجي التي تربط عملاتها بالعملة الأمريكية عليها أن تضع سياسات نقدية تحافظ على الاستقلالية ومسافة من السياسة النقدية الأمريكية، ولا تتبعها في كل خطواتها لأن السياسة النقدية الأمريكية معاكسة لتوجهات سياسة تنويع الاقتصاد الذي ترغب دول الخليج في تحقيقه.

إن أكثر ما يورق أسواق النفط حاليا هو وفرة المعروض مع التوسع في الإنتاج عند مستويات أكثر عمقا بالمحيطات، وطفرة النفط الصخري بالولايات المتحدة والتي تجعلها منافسا مستقبليا في التصدير، بالإضافة إلى تزايد معدل الإنتاج من دول مثل كندا والبرازيل والعراق وكينيا وأوغندا. كما تراجع استهلاك دول أوروبية بفعل تحسين كفاءة مركباتها لتكون أقل استهلاكا للوقود، ولاسيما تحديث تقنيات السيارات الصديقة للبيئة.

وفي ضوء هذه المتغيرات أصبح من الضروري على الحكومة المصرية مراجعة الأساس الذي استندت إليه في تحديد سعر 40 دولار كمتوسط لسعر برميل البترول في الموازنة الجديدة لعام 2016-2017 حيث إن هذا الرقم قد يتم تجاوزه إذا ما تم التوصل لاتفاق ما بين المنتجين.

**تنبيه هام:**

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## تحليل اخباري: مخاوف من اندلاع "سباق إغراق" أوروبي عقب إعلان بريطانيا عن "أقل ضريبة"

صحيفة الشرق الأوسط

بعد عدة أشهر من تسبب بريطانيا في إثارة زوبعة عارمة من القلق العالمي حول مستقبل الاقتصاد، في إثر ظهور نتائج الاستفتاء الشعبي على الانفصال عن الاتحاد الأوروبي «البريكست» في نهاية شهر يونيو الماضي، عادت بريطانيا لتلقي حجرا جديدا في البركة التي كادت أن تهدأ، لتثير مخاوف جديدة نابعة هذه المرة من رغبة حكومتها في بث عوامل جذب تساعد على تخطي مخاطر تفعيل إجراءات الانفصال في الربع المقبل، لكنها خطوة رأى البعض أنها يمكن أن تسفر عن مشكلة جديدة.

وأعلنت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي اعترافها تخفيف الأعباء عن الشركات في بلادها، وذلك نظرا لحالة عدم اليقين السائدة على المستوى الاقتصادي بسبب خروج بريطانيا من الأوروبي، مؤكدة أنها تهدف إلى خفض الضرائب على الشركات في بلادها إلى «أدنى مستوى لها» في الدول الصناعية الكبرى.

وبعد أنباء عن أن نسبة الخفض الضريبي قد تصل إلى أقل من 15 في المائة، مما يناقض تعهدات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، ويفقد أيضا «الجار» أيرلندا لميزتها التنافسية الكبرى، بوصفها صاحبة أقل ضريبة على الشركات العالمية الكبرى في أوروبا.. خرجت متحدثة باسم ماي قائلة للصحافيين، إن الحكومة حددت بالفعل الخطوط العريضة لإجراءات خفض الضرائب على الشركات إلى 17 في المائة بحلول عام 2020. ووصفت أي حديث عن المزيد من الخفض بأنه «تكهنات».

وأثار ذلك التوجه مخاوف حادة فور الإعلان عنه، وخاصة حفيظة الدول الأوروبية، إذ حذر وزير المالية الألماني فولفغانغ شوبله بريطانيا من «خفض كبير لضريبة الشركات»، وهو ما قد يؤدي في إطار التنافس غير المنضبط إلى «سباق إغراق» أوروبي، مضيفا أنه يتعين على بريطانيا الالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي؛ طالما ظلت عضوا في الكتلة؛ أو حتى بعد مغادرتها "إذا كان البريطانيون من أصحاب الحكمة" نظرا لأنها ستبقى ملزمة بالاتفاقيات الخاصة بمجموعة دول العشرين، حيث إن المجموعة كانت قد اتفقت خلال القمة التي انعقدت في مدينة انطاليا التركية، على «عدم اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب».

وتعد ألمانيا أكبر اقتصاد في الكتلة الأوروبية، وهي الدولة التي أظهرت التشدد الأكبر في مواجهة بريطانيا عقب إعلان الأخيرة عن نتائج الاستفتاء الخاص بالانفصال في يونيو الماضي. إذ قادت ألمانيا منذ ذلك الوقت الفريق الذي يطالب بريطانيا بخروج «جاد»، وتفعيل «سريع» لإجراءات الانفصال. \*اقتصاد عالمي لا يحتمل "حربا جديدة":

وعقب الاستفتاء البريطاني على الانفصال مطلع الصيف الماضي، تزايدت المخاوف حول مستقبل الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل ما يعانيه من آثار سلبية وموجة ركود بدأت مطلع العام الجاري، إضافة إلى تباطؤ حركة التجارة وانخفاض أسعار النفط. لكن تأثير «البريكست طويل المدى» ظهر محدودا، سواء على الاقتصاد العالمي أو المحلي في بريطانيا، بعد موجة أولية من الآثار السلبية التي نجحت الأسواق في امتصاصها. ويقول الخبراء إن الكثيرين ضخموا من المخاوف بأكثر مما يجب.

لكن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يتفقون حاليا مع مخاوف شوبله، والمتصلة بما قد ينتج عن خفض بريطانيا لضرائب الشركات إلى حد «مبالغ فيه»، إذ قد يسفر ذلك عن اندلاع معركة تنافسية بداخل الكتلة الأوروبية قد ينجم عنها انقسام الاتحاد الذي يعاني حاليا من هشاشة بالغة، خاصة في ظل ما تكابده دول مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا من مشكلات اقتصادية، إضافة إلى مشكلة القطاع المصرفي في إيطاليا، وكذلك انشغال أقوى دول الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، بأزمة اللاجئين.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي ظل انتخاب ترامب، وعدم اليقين في الأسواق حول توجهاته الاقتصادية، التي تشهد تخوفات منذ تصريحاته المثيرة خلال برنامجه الانتخابي وتندرج بإجراءات حمائية من شأنها تهديد جانب كبير من حركة التجارة البينية الدولية، فإن العالم لا يحتمل مزيدا من الصراعات الاقتصادية خاصة في القارة الأوروبية.

\*هل هي «ورقة ضغط»؟

وفي ذات الوقت، فإن بعض المراقبين يذهبون في تحليلاتهم إلى أن بريطانيا تسعى من خلال التلويح بـ«خفض الضرائب» إلى الضغط على أوروبا كمجرد «ورقة تهديد» من أجل الحصول على مفاوضات «أكثر ليونة»، واتفاقات أكثر نجاعة لمصلحتها بعد الانفصال، خاصة في ظل ما تواجهه لندن من تشدد وضغوط من قبل برلين وبروكسل.

وبحسب تصريح لوزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند، فإن اقتصاد بلاده قد يواجه تباطؤا بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن قرار البريكست. وقال: «سيكون لدينا مستوى غير مسبوق من عدم اليقين، وذلك واحد من العوامل المسببة لتكهن كثير من المعلقين بأنه سيكون هناك تباطؤ بالنمو الاقتصادي...». وأشار في وضوح: «علينا فقط التخطيط لاستيعاب ذلك». ويتسق حديث هاموند مع الرأي الذي يذهب إلى أن بريطانيا تسعى إلى البحث عن أوراق مكاسب خلال المفاوضات، خاصة أنه يتمشى كذلك مع ما ذكرته حكومة رئيسة الوزراء تيريزا ماي، من أنها سوف تبدأ محادثات الخروج الرسمية مع الاتحاد الأوروبي بحلول 31 مارس، ولكنها لن تتخلي عن موقفها التفاوضي مسبقا.

ورأى هاموند أنه يجب أن تكون بريطانيا «قادرة على إجراء تحول سلس، عندما تغادر الاتحاد الأوروبي وأن ذلك سيكون جزءا مهما من المفاوضات مع الاتحاد...». كما أنه قال: إن «بعض رؤى الترتيب المستقبلي قد تستغرق فترة طويلة للتفاوض عليها.. لذا فطريقة إدارتنا للتحول من موقعنا الحالي بالخروج من الاتحاد الأوروبي والدخول في شراكة جديدة طويلة الأجل، سيكون جزءا مهما من المناقشات عموما». وفي إطار خطط الحكومة لمواجهة الآثار السلبية للانفصال عن الأوروبي، والتي يرى جانب من الخبراء أنها خطوة قد تدفع الكثير من الشركات الكبرى للابتعاد عن بريطانيا، خاصة إذا ما فقدت جاذبيتها كمركز اقتصادي ومالي عالمي، تكثف الحكومة من تحركاتها لإيجاد نقاط جذب جديدة من شأنها أن تحافظ بها على مركزها الدولي.

وقالت ماي في وقت سابق إنها على دراية بمخاوف قادة الأعمال من «احتمال سقوط بريطانيا من حافة هاوية إلى ظروف تجارية ضبابية» عندما تنتهي مباحثات الانفصال الرسمية التي قد تستغرق ما يصل إلى عامين.

وعلمت المتحدثة باسمها بأن بريطانيا تدرس «مجموعة كاملة من الخيارات قبل أن تبدأ مباحثات الانفصال»، موضحة أن «هناك مجموعة كاملة من القضايا التي يجري العمل عليها مع استعدادنا للمفاوضات.. مع التركيز على كيفية اقتناص أفضل صفقة للمملكة المتحدة.»

«\*فيسبوك» يتحدى التيار:

ويأتي ذلك متزامنا مع الخطوة الجريئة للغاية التي اتخذها عملاق التقنية «فيسبوك»، إذ أعلنت شبكة التواصل الاجتماعي الأميركية العملاقة خلال المؤتمر السنوي لمنظمة أرباب العمل البريطاني «سي بي أي»، عن أنها ستفتح مقرا جديدا في لندن العام المقبل، وأيضا عزمها زيادة عدد موظفيها في بريطانيا بنسبة 50 في المائة عبر استحداث 500 وظيفة، في توجه معاكس للخطوات الحذرة والمتروية التي تتخذها الكثير من الشركات العملاقة بوضع خطط للخروج من بريطانيا أو تخفيض حجم تواجدتها عقب تفعيل الانفصال. وهو ما يشكل نبأ سارا إضافيا للمملكة المتحدة بعد قرار مماثل اتخذته «غوغل».. وذلك على الرغم من الشكوك المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

وقالت نيكولا مندلسون، نائبة رئيس «فيسبوك» لمنطقة أوروبا، في بيان إن "بريطانيا هي من أفضل المواقع بالنسبة لشركة تعنى بالتكنولوجيا، وهي جزء مهم من تاريخ فيسبوك. جننا إلى لندن في 2007 مع مجموعة من المتعاونين، وحتى نهاية العام المقبل سنفتح مقرا جديدا، ونتوقع أن يكون لدينا 1500 موظف في الإجمال".

وبحسب المعلومات المتاحة، سيقام المقر الجديد لشركة «فيسبوك» في لندن في منطقة فيتزرروفيا الراقية بوسط العاصمة البريطانية، وهي المنطقة التي تخضع حاليا لعملية إعادة تطوير، وسيتركز أغلب الموظفين الجدد في المقر الجديد.

\*ماي تتفهم المخاوف وتحث على تحفيز الاقتصاد:

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وعلى صعيد ذي صلة، حثت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي قطاع الأعمال على الاستثمار في شركات مبتكرة لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني من مستويات إنتاج منخفضة وتحقيق التغيير الذي يتطلبه الانفصال.

وفي كلمتها أمام اتحاد الصناعة البريطاني «سي بي أي»، وهو من أكبر منظمات قطاع الأعمال في بريطانيا والذي يمثل نحو 190 ألفا من المؤسسات التجارية، كشفت ماي المزيد من التفاصيل عن خطتها لتحسين الحوكمة في الشركات. مبدية تفهمها لمخاوف قطاع الأعمال من حدوث انهيار بعد المفاوضات الرسمية للانفصال عن الأوروبي، مضيفة أنها ستتداول هذه المخاوف خلال المفاوضات.

ووعدت ماي، بـ«استراتيجية صناعية جديدة» لتعزيز الاقتصاد البريطاني بعد الخروج من الاتحاد، ونشر الثروة على الأسر الأكثر فقرا. وقالت: «سوف تكون استراتيجيتنا الصناعية الحديثة طموحة بالنسبة للعمل التجاري، وطموحة بالنسبة لبريطانيا». متابعه أن «الأمر يتعلق بتقديم الحكومة وليس بتراجعها، والبناء على نقاط القوة لدينا، ومساعدة بريطانيا في التغلب على التحديات طويلة الأمد في اقتصادنا، والتي أعاقنا لفترة طويلة للغاية». وقالت ماي إنها ترغب في «توفير فرص عمل ونمو اقتصادي لكل مجتمع وركن من أركان البلاد»، معلنة عن زيادة قدرها نحو مليار جنيه إسترليني (ما يوازي نحو 2.47 مليار دولار) سنويا في الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير «لضمان استمرار الأنشطة التجارية البريطانية في طليعة الاكتشاف العلمي والتكنولوجي».

من جهة أخرى، قال هاموند، إنه سيستهدف مساعدة الأسر التي تواجه صعوبات وتعزيز فرص النمو الاقتصادي في المدى الطويل عندما يعلن هذا الأسبوع أولى خطته للميزانية منذ التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي. لكنه أشار في ذات الوقت إلى أن مستويات الدين العام مرتفعة «للاغاية»، وأنه لن يعلن عن زيادة كبيرة في الإنفاق العام. وقال: «ينبغي أن نتأكد من توزيع ثمار الرخاء الناجم عن اقتناص الفرص في المستقبل عبر أنحاء البلاد وشتى شرائح الدخل»، مرددا فحوى تعهدات ماي بالعمل لصالح الأسر «التي تتدبر أمورها بصعوبة». وقال هاموند إن الحكومة تبتغي على خياراتها مفتوحة فيما يتعلق بمغادرة الاتحاد الأوروبي، مهونا من تصريحات وزير الخارجية بوريس جونسون، بأن على بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الجمركي الأوروبي.

### التأثير على مصر:

يجب على مصر الانتباه إلى أن سياسات التخفيض الضريبي ترتبط هنا باقتصاديات جاذبة للاستثمارات ترغب في تدعيم عنصر التنافسية لها خلال الفترة الحالية، إلا أن الوضع المصري يختلف بصورة كبيرة، فاجذب الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى حوافز خاصة وضمانات لأن الاستثمار العالمي صار اليوم يبحث عن مناخ متكامل فيه تشريعات مستقرة، وسياسات حكومية واضحة، وتمويل متاح، وقضاء سريع وعادل، وسوق صرف كفاء، وعلاقات عمل متوازنة، وبنية تحتية متطورة، واستقرار سياسي واجتماعي. البلدان التي لا يتوافر لديها أي مما سبق فقط هي التي تسعى لتعويض هذا النقص بمنح إعفاءات ضريبية وأراض بالمجان وتضحي بمواردها مستقبلا من أجل تحقيق مكاسب مؤقتة.

كما نؤكد على أن قانون الاستثمار لا يستطيع بمفرده تحسين البيئة الاستثمارية دون وجود رغبة حقيقية بخلق مناخ استثماري جديد من خلال عمل تغيير جذري عاجل لحزمة من التشريعات الاقتصادية وأهم التشريعات التي يجب تعديلها قانون الشركات، وقانون العمل، والضرائب وكيفية تنظيمها، وتوضيح دقيق لآليات التمويل في السوق المصري، وطرق وآليات تخصيص الأراضي.

كذلك فالمنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته تحتاج إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس، وضغط إجراءاته، مروراً بتعديل التشريعات الخاصة بتأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق وصولاً إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

## أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

انخفضت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام التداولات يوم الجمعة، مسجلة خسائر أسبوعية، مع تحركات البنك المركزي لتقليل السيولة في النظام المالي للبلاد في إطار سعيه للحد من عمليات الاقتراض المتزايدة.

وسحب البنك الشعبي الصيني 130 مليار يوان (18.85 مليار دولار) من السيولة بالأسواق المالية الصينية خلال هذا الأسبوع، تزامنا مع ارتفاع تكلفة اقتراض البنوك من بعضها البعض إلى 3.49% وهو أعلى مستوى لها من 19 شهرا، بحسب "وول ستريت جورنال".

من ناحية أخرى، نقلت "بلومبرج" عن مصادر مطلعة قولها إن السلطات الصينية تخطط للسماح بإنشاء بورصات أسهم جديدة للشركات الصغيرة، تزامنا مع تحركات الحكومة لتوفير الدعم المالي لهذه الشركات التي عانت بشكل أكبر جراء تباطؤ النمو.

وفي ختام التداولات، تراجع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.9% إلى 3243 نقطة، مسجلا خسائر أسبوعية بنسبة 0.6%.

كما تراجعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات الجمعة مقتفية أثر السوق الأمريكي، وسط مخاوف بشأن فاعلية سياسات "ترامب"، إلى جانب ارتفاع قيمة الين أمام الدولار وهو ما شكل ضغطا على أداء الشركات المصدرة.

وقدّدت أسواق الأسهم الزخم الذي اكتسبته من آفاق السياسات الاقتصادية للرئيس الأمريكي المنتخب "دونالد ترامب" وقدرتها على تحفيز أعمال الشركات وتعزيز معدلات النمو، وتنامت مخاوف لدى المستثمرين من أن أي زيادة في إجراءات التحفيز ستكون مؤقتة وغير مستدامة.

وشهد القطاع التكنولوجي عمليات بيع واسعة في بورصة طوكيو وهو ما أضاف لخسائر الأسهم.

من ناحية أخرى، حافظت أسهم القطاع المالي على مكاسبها في ظل ارتفاع عائدات السندات الحكومية، تزامنا مع استثمارات قوية للبنوك وشركات التأمين في الأصول.

وفي ختام التداولات، هبط مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.45% إلى 18426 نقطة، وتراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.35% إلى 1477 نقطة.

واستقرت غالبية مؤشرات الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة وسط انتعاش في قطاعات الطاقة والعقارات والمرافق، وذلك بعد تقرير الوظائف الشهري الذي سجل بيانات قوية أثارت التكهّنات بقرب رفع الفيدرالي معدل الفائدة.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 21.5 نقطة إلى 19170.4 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "نازداك" (+ 4.5 نقطة) إلى 5255.6 نقطة، كما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 0.8 نقطة) إلى 2192 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.1%، بينما سجل "نازداك" خسائر بنسبة 2.7%، وسجل "S&P 500" الأوسع نطاقا خسائر أسبوعية بنسبة 1%.

وفي أوروبا، انخفض مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.4% أو 1.5 نقطة إلى 339.3 نقطة، وهو أدنى إغلاق في حوالي أسبوعين وسجل المؤشر خسائر أسبوعية بنسبة 0.9%.

وانخفض أيضا مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 22 نقطة) إلى 6730.7 نقطة، كما تراجع مؤشر "داكس" الألماني (- 20.7 نقطة) إلى 10513 نقطة، بينما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (- 31.8 نقطة) إلى 4529 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير عند التسوية بنسبة 0.7% أو 8.40 دولار إلى 1177.80 دولار للأوقية، ولكن المعدن الأصفر سجل خسائر أسبوعية بحوالي 0.1%.

أما في أسواق النفط، فقد ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 1.2% أو 62 سنتا وأغلق عند 51.68 دولار للبرميل محققا مكاسب أسبوعية بنسبة 12.2% هي الأكبر منذ بداية يناير 2009، كما ارتفع خام "برنت" القياسي بنسبة 0.9% أو 52 سنتا وأغلق عند 54.46 دولار للبرميل وحقق مكاسب أسبوعية بنسبة 12.9%.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرئته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، أعلنت وزارة العمل الأمريكية إضافة الاقتصاد 178 ألف وظيفة خلال نوفمبر وانخفاض معدل البطالة من 4.9% إلى 4.6%، وهو المستوى الأدنى منذ أغسطس 2007.

## التقرير الشهري للوظائف الأمريكية

التغير	الحالي	السابق	توقعات	
36 +	178.00	142.00	200.00	عدد الوظائف "ألف"
0.3	4.6	4.9	4.9	نسبة البطالة "%"
0.03	25.89	25.92	--	متوسط الأجر في الساعة "دولار"
--	34.4	34.4	--	عدد ساعات العمل الأسبوعية

## التأثير على مصر:

رغم حالة التقلبات التي تشهدها أغلب البورصات العالمية مع الميل إلى اتجاه الصعود على خلفية وجود تحركات هيكلية بالعديد من القطاعات خاصة النفط وأسواق الديون العالمية مما دفعت تحركات الاستثمار في البورصات إلى اتخاذ منحى جديد تأثرت به أغلب أسواق الأسهم العالمية وصلت لانتعاش نسبي في أسواق النفط على مدار الأسبوع.

على جانب آخر استمرت البورصة المصرية في حالة من النشاط الاستثنائي بالنسبة إليها لتسجل أعلى ارتفاع على مستوى أسواق المال العالمية خلال شهر نوفمبر مدعومة بحالة نشاط استثنائي من جنب المستثمرين الأجانب دفعت بهم لتسجيل أعلى صافي شراء منذ فترة طويلة بالإضافة إلى تحفيز قيم وأحجام التداولات بالبورصة المصرية لتحقيق أعلى مستوياتها منذ يناير 2005.

نؤكد على أن البورصة المصرية في أمس الحاجة لتنوع المنتجات والأوراق المالية الجديدة، لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها وإجتذاب سيولة ومستثمرين جدد، إلا أنه من الأهمية بمكان اختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات، عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيق أكبر نجاح منها، والتي ستمثل بطبيعة الحال رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية؛ ففي المحصلة، الأداء العام للبورصة يواجه العديد من التحديات للوصول إلى الاستقرار والنمو ضمن مبررات مالية واقتصادية مباشرة، في حين لم تصل البورصة بعد إلى درجة من الانسجام مع المعطيات المالية والاقتصادية في ظل غياب الاستثمار المؤسسي المبني على قيم وأهداف مالية وتنموية.

## تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.